المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: دور الغاز الطبيعي في تطور الاقتصاد القطري: الملامح والآفاق
اسم الكاتب: م.د. أخلاص قاسم نافل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2235
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الغاز الطبيعي في تطور الاقتصاد القطري: المـــلامح والآفـــاق

م.د.أخلاص قاسم نافل(*)

المقدمة

بدأت التجارة الدولية في الغاز الطبيعي على نطاق محدود بين الدول المتجاورة، ذلك أن الطبيعة الغازية وارتفاع التكلفة الاقتصادية لنقلة عبر الانابيب والناقلات عبر البحار جعل منه سلعة محليـــــة على نطاق ضيـــق في التبادل التجاري ،وقد أقيمت أول وحدة لاسالة الغاز الطبيعي natural Gas (wG) في الجزائر عام ١٩٦٤ ، وبدأت بتزويد كل من (أنكلترا وفرنسا) بكميات لاتتجاوز (١,٥) مليار متر مكعب سنوياً.ثم أعقب ذلك أقامت معامل لآسالة وبناء ناقلات متخصصة في نقلة عبرخطوط مثل الاسكا في اليابان عام ١٩٦٩.. الخ [١].

وأتسع حجم تجارة الدولة في الغاز الطبيعي وأخذ ينقل عبر مسافات طويلة بسبب التطور التكنلوجي، وزيادة كفائته في الاستخدام وتوليد الكهرباء بصفة خاصة ، وزيادة دورة في تنمية أقتصاديات الدول بشكل عام . إذ بلغ معدل نمو الناتج القومي في الاتحاد السوفيتي خلال عام (١٩٧٥- ١٩٩٦) حوالي (٦،٨%) سنوياً ، ثم أخذت تنمو التجارة الدولية للغاز الطبيعي وتتطور بتطور نمو الدول .

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من الاهمية العالمية التي يتمتع بها الغاز الطبيعي ودوره في تطور أقتصاديات الدول وزيادة حجم الاحتياطيات الدولية من الغاز المسال الامرالذي يجعل الاعتماد على تلك المادة ضرورة من ضرورات الاقتصاد الوطني، وزيادة دورها على مستوى التجارة الدولية كما هو الحال في دولة قطر.

(*) جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية.

(١) حسين عبد الله . الغاز الطبيعي : وقود الغد في أنتضار سياسة منسقة عربياً، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد٥٠، أوابك ، الكويت، ١٩٩٦،ص١٥.

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان دور الغاز الطبيعي في تطور الاقتصاد القطري، باعتباره مورد مهم من موارد الطاقة وارتفاع نسبة مساهمة في زيادة معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي ، وارتفاع حجم الصادرات القطرية من الغاز، وزيادة حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية في هذا المجال، الامر الذي جعل قطرتحتل المرتبة الثالثة بالنسبة لاحتياطيات الدولية من الغاز الطبيعي بعد روسيا وأيران.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من التساؤل الاتي : هل ساهم حجم الانتاج وكمية الاحتياطي الدولي للغاز الطبيعي في دولة قطرمن زيادة نمو أقتصادها منذ أكتشافه حتى الوقت الحاضر ؟.

أشكالية البحث

تتضمن أشكالية البحث من أن العلاقة ما بين الغاز الطبيعي كونه مورد مـــــهم من موارد الاقتصاد القطري باعتباره متغير مستقل عن بقية الموارد ودورة في الاقتصاد القطري .

منهجية البحث

لغرض كتابة البحث بشكل علمي متكامل تم أستخدام المنهج الاستقرائي من خلال الاسلوب التاريخي في دراسة التطور التاريخي للغاز الطبيعي في قطر، والاسلوب الوصفي التحليلي في دراسة تطور الاقتصاد القطري في ضوء الاعتماد على مورد الغاز الطبيعي .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث وخاتمة . تضمن المبحث الاول . التطور التأريخي للغاز الطبيعي في قطر وقسم المبحث الى مطلبين. المطلب الاول تضمن التعريف بمفهوم الغاز الطبيعي وانواعه، في حين تضمن المطلب الثاني حقول الغاز الطبيعي وتوزيعاته الجغرافية ، أما المبحث الثاني فتضمن ملامح تطور الاقتصاد القطري بمطلبين أيضا، الاول تضمن مؤشرات الاقتصاد القطري ،في حين تضمن المطلب الثاني تطور القطاعات الاتصادية في قطر،ثم المبحث الثالث فتضمن آفاق تطور الاقتصاد القطري. واخيراً كانت الخاتمة ختام ما تم التوصل اليه في صفحات هذا البحث ثم أستنتاجات وتوصيات .

المبحث الاول

التطور التأريخي للغاز الطبيعي في قطر

دخلت قطر في بداية السبعينات من القرن الماضي في نادي صناعة النفط والغاز، إذ تم أكتشافة في عام ١٩٧١ وقطعت قطرخطوات طويلة في مسار أستثماره بالشكل الذي أصبح يشكل مورد أساسي في الاقتصاد القطري وتطوره عبر مراحل أكتشافه واستثماره وتوريد صناعته ، ولغرض التعرف على ماهية هذا المورد وما هي أنواعه وتوزيعة الجغرافي وتم تقسيم المبحث الى :

المطلب الاول :– التعريف بمفهوم الغاز الطبيعي وانواعه.

يتميز الغاز الطبيعي كونه سريع الاشتعال وقليل التلوث البيئي ، لذا يعد مورد مثالي من ناحية البيئة، فما يطلقة الغاز الطبيعي من الكربون لايتجاوز (٠،٦٣) طن كربون عند الاشتعال أي ما يعادل طن من النفط .وفي المقابل فأن طن النفط يطلق نحو (٠،٨٢) طن كربون بينما يطلق مايعادلة حرارياً من الفحم نحو (١،٠٥) طن كربون ، ويتنتج عن كل طن كربون عند أنطلاقه الى الغلاف الجوي نحو (٣،٤) طن من غاز ثاني أوكسيد الكابون (CO_2) ،وبذلك لايتجاوز التلوث بالغاز (٦٠%) مما يناظره من الثلوث بالفحم ، فضلاً عن ذلك فأن الغاز الطبيعي يكاديخلو تماما من مركبات الكبريت التي تلوث زيت الوقود (المازوت) وتقل فيه نسبة أوكسيد النتروجين [٢]. كذلك لايحتاج الغاز الى عمليات تحويلية قبل أستخدامة مثل تحويل الزيت الخام الى منتجات مكرره ، وهذا ايضاً مرتبط في الجانب البيئي من حيث الثلوث المرتبط بعمليات التكرير .

من ناحية أخرى تساعد طبيعته الغازية على الاتحاد بالهواء عند الاشتعال بحيث لايختلف عنه من الملوثات ،مثل ما يختلف نتيجة لعدم أكتمال دورة الاحتراق (أول أوكسيد الكربون وغيره) ، فضلاً عن ذلك أن الغاز الطبيعي يتميز بسهولة نقلة بخطوط للانابيب والتي تدفن في باطن الارض فلا تعطل حركة المرور أو أستغلال السطح في أنشطة أخرى.

يضاف الى ذلك ميزة أخرى تتعلق بالكفاءه في الاستخدام ، إذ يستعمل كوقود في الدورة المركبة التي يمكن بأستخدامها في رفع كفاءة التوليد بما يزيد عن ثلث الكفاءة العادية لتوليد الكهرباء ، كما وتعتمد بعض صناعات البلاستيك والالياف الصناعية ومنتجات بتروكيمياوية أخرى على الميثايين

---

(٢). **الغاز الطبيعي في قطر ، الموسوعة الحرة ، على الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/**

كمادة خام واستخدامة كوقود للسيارات [٣]، إذ تضافرت الجهود في صناعتي الغاز والسيارات لتوسيع نطاق أستعمالة في قطاع النقل سواء في النقل العام أم نقل البضائع لمسافات قصيرة .

وفي مطلع عام ١٩٩٦ كان في العالم أكثر من مليون سيارة تعمل بالغاز الطبيعي، وأخذ هذا العدد بالارتفاع الامر الذي تطلب التوسع في صناعة الغاز عن طريق أقامة محطات شحن السيارات بالغاز، ثم قيام الدولة بخفض الضرائب المفروضة على الغاز الطبيعي تشجيعا للتوسع في أستعمالة.

وأخيرا فإن الغاز الطبيعي قد أزدادت أهميته ليس فقط بأعتباره وقوداً مثاليا من حيث سهولة الاستعمال، ومن حيث متطلبات حماية البيئة وتحقيق أهداف ترشيد الطاقة بل أيضاً باعتباره وقوداً يحقق كفاءة أعلى في توليد الكهرباء وباعتباره مادة خام في صناعات عدة أهمها البتروكيمياويات.

المطلب الثاني: حقول الغاز الطبيعي في قطر وتوزيعاته الجغرافية .

قطعت قطر خطوات مهمة وطويلة في مسار أستثمار الغاز الطبيعي وحقوله المكتشفة أبتداً منذ أكتشاف حقل الشمال عام ١٩٧١ حتى أكتمال مشروع برزان القطري عام ٢٠١٥، ويمكن التركيز هنا على أهم الخطوات الفعلية في مجال أستثمار حقول الغاز الطبيعي .

أ. يعد حقل الشمال للغاز الطبيعي الذي أكتشف في عام ١٩٧١ من أضخم حقول الغاز الطبيعي في قطر، أذ قدرت أحتياطياته في عام ٢٠٠٩ بحدود (٩٠٠) تريليون قدم مكعب أي حوالي (١٤،٣%) من أحتياطيات العالم الا ان أستغلاله لم يتم الأ في أواسط الثمانينيات بسبب زيادة الطلب المحلي في ذلك الوقت [٤].

ب. وفي عام ١٩٨٤ أصبحت الخطوط العامة لأستراتيجية أستثماره واضحة ، فالتطوير كان في البداية نحو الاسواق المحلية ، ثم مع تأسيس مشروع مشترك لأنشاء محطة للتسييل الى تطويره نحو الاسواق العالمية البعيدة وكانت قطر أمام تحدي كبير هو كيفية نقل الغاز الطبيعي المسال الى الاسواق البعيدة .

ج. وتميزت المدة (١٩٨٥-١٩٩٧) وهوالعام الذي وصلت فيه اول شحنة من الغاز الطبيعي المسال الى الشواطىء اليابانية ، والاعوام التي لحقتها بالجهود الكبيرة التي بذلت والمتعلقة بالجوانب الفنية والبنى

---

(٣). أبراهيم أبراهيم . فرانك هاريغان . الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل ، مجلة قطر ساينس كونيكت ، مجلة الالكترونية على الرابط للامانة العامة للتخطيط التنموي ،١٧سبتمر ، ٢٠١٢، ص٢٢.

(٤). أبراهيم أبراهيم . فرانك هاريغان . الاقتصاد القطري الماضي والحاضر والمستقبل، مصدر سابق،ص١٣.

التحتية واللوجستية والتسويقية والتمويلية ،ولعبت التطورات الجيوسياسية وتغيرات الطلب على الطاقة في شرق اسيا دوراً هاماً في ذلك [٥].

ودخلت قطر بفضل هذه الجهود والتطورات سوق الشرق الاوسط للغاز الطبيعي، حيث كانت أسعار الغاز المسال في ذلك الوقت مرتفعة بما يكفي لتبرير الكلفة العالية لمشروع الغاز المسال وبما يسمح لقطر بالوفاء بالتزاماتها المالية الهائلة . لكن ذلك لم يعطيها ميزه تنافسية بالنسبة لموردي الغاز الطبيعي المسال (كاندنوسيا وماليزيا) في ذلك الوقت ، الامر الذي دفع بدولة قطر الى أن تجد السبل الكفيلة بتحويلها الى مورد منافس للغاز المسال في الاسواق العالمية وأتباع طرق أخرى لتصدير الغاز [٦].

إن التحول الى مورد عالمي منافس يشكل تحدياً كبيرا ، ففي حالة قطر تبرز جغرافيا بوصفها مشكلة ،أذ أن عدم قرب قطر من أي سوق أستهلاك كبرى حرمها من ميزة نسبية أمام اللاعبين الاقليميين الاقوياء .فكان عليها أن تضع ستراتيجية عالمية لغرض تجاوز هذه الاشكالية وتحقيق ميزة تنافسية عالمية ،وكانت تلك الاستراتيجية مبنية على ثلاثة مرتكزات هي :-

١. بناء وأمتلاك سلسة توريد متكاملة بكل حلقاتها كبنى الفنية .
٢. تعزيز التكنلوجيا والانتاج بحجم كبير لتقليل التكاليف.
٣. القيام ببناء سمعه تتمتع بالمصداقية والمرونة كمورد من أجل فتح أسواق جديدة .

وعملت قطر على أتخاذ عدة خطوات فعلية لتطبيق تلك الاستراتيجية وفق التسلسل الزمني لها وكالاتي[٧]:

١. ففي عام ١٩٧١ وبعد أكتشاف حقل الشمال بدأت بتطوير الانشطة التحويلية .
٢. في عام ١٩٧٨عملت على القيام مشروع محطة تسييل الغاز الطبيعي .
٣. في عام ١٩٨٥ أخذت تعمل على تطوير تلك المحطة من الناحية الفنية وأستخدام التقنية الحديثة من أجل زيادة معدلات الانتاج المعد للتصدير .
٤. أما في عام ١٩٩١ بدأ أستخدام أنتاج حقل الشمال للاستخدامات المنزلية .
٥. في عام ١٩٩٢ بدأ بناء مركز غاز رأس لفان ، أول أتفاقية المشاركة في الانتاج مع اليابان .

---

(٥). حسين عبد الله . الغاز الطبيعي : وقود الغد في أنتضار سياسة منسقة عربياً، مصدر سابق،ص٤٤.

(٦). المصدر نفسه،ص٤٥.

[7]).Ait-Laoussine, Nordine, "The Outlook for Gas Exports", Middle East Economic Survey (MEES), 3rd (5)March, 1997

٦. ١٩٩٥ بدء أنتاج النفط من الحقول الجافة بموجب أتفاقية المشاركة في الانتاج ووصول أول شحنة من الغاز الطبيعي المسال الى اليابان في عام ١٩٩٧.
٧. وتوالت الاتفاقيات وأبرام مذكرات التفاهم لخط أنابيب الدولفين للغاز .
٨. في المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) تم التخطيط لتحويل الغاز الى سائل .وتشغيل قطارات الغاز الطبيعي المسال بطاقة أستيعابية قدرها (٤٠٧ مليون طن سنوياً) .
٩. (٢٠٠٥-٢٠٠٧) تم تسليم أول شحنة من خط دولفين للغاز .
١٠. وخلال الفترة مابين ٢٠٠٧ وهي السنة التي بدأ فيها انتاج اوريكس وتحويل الغاز الى سوائل وحتى عام ٢٠١٠ وهوالعام الذي وصلت فيه الطاقة الانتاجية الى (٧٧مليون طن سنوياً) من الغاز الطبيعي الى الغاز المسال حيث بذلت فية الشركة القطرية للغاز والنفط جهوداً حيثيثة من أجل زيادة الطاقة الانتاجية وأستخدام التقنية في تحويل الغاز الطبيعي الى غاز مسال .
١١. في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ تم أنشاء محطة اللؤلؤة ، ثم أعقبها ذلك أنشاء محطة أخرى في عام ٢٠١٤، وبدء العمل في عام ٢٠١٥ بحقل غاز برزان[٨].

خلاصة ماتم ذكره يمكن القول أن الجهود التي كانت تبذلها قطر في مجال الغاز الطبيعي كانت كبيرة جدا ، وعملت على تذليل الصعوبات التي واجهتها وخاصة الصعوبات الفنية ، وبعد الاسواق العالمية وعمليات الاستخراج والانتاج ، فضلاً عن ذلك عملت على الافادة من الطلب العالمي على هذا المورد وقيامها بانتاج كميات كبيرة بحيث أصبح يشكل المورد الاول من موارد الاقتصاد القطري ، وظهر هناك موردان رئيسيان لقطر في هذا المجال في الاسواق العالمية وهما (اليابان والصين) ودولة الامارات العربية المتحدة على المستوى العربي . الامر الذي أنعكس بشكل كبير على حجم المبادلات التجارية والميزان التجاري ، وارتفاع مؤشرات الاقتصاد القطري بشكل ملحوظ.

المبحث الثاني

ملامح تطور الاقتصاد القطري

تعد قطر واحدة من أغنى البلدان في العالم على أساس نصيب الفرد من الدخل القومي بمقدار(٧٥,٦٨٧ الف ريال) ويعود ذلك الى حجم الاحتياطي والانتاج بعد الولايات المتحدة وروسيا ،حيث بلغ أنتاج قطر من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٣ (١٢١مليار متر مكعب) وبلغ حجم

8. Ait-Laoussine, Nordine, "The Outlook for Gas Exports", Middle East Economic Survey (MEES), 3rd (5)March, 1997.

الصادرات من الغاز حوالي (٧١%) من صادرات قطر ، وتأتي اليابان في مقدمة الدول وهي أكبر سوق بالنسبة لقطر في الغاز أذ يقدر حجم الصادرات الى اليابان بحوالي (٦٠%)[٩]، تليها كوريا الجنوبية والهند والصين ، ، وقد بلغ حجم أستهلاكها اكثر من نصف كمية الغاز الطبيعي المسال المورد الى السوق العالمية بمقدار (٥مليار متر مكعب) في عام ٢٠١٤[١٠].

ولغرض الوقوف على أهم ملامح الاقتصاد القطري قسم المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: تطور مؤشرات الاقتصاد القطري

كانت الخطوط العامة التي وضعتها دولة قطر للسياسة الاقتصادية جزءً من الاهداف السياسية والاقتصادية الكلية ، أذ تم وضع هذه الخطوط بناءً على مواردها الطبيعية وبالتحديد الغاز الطبيعي ، ويمكن تحديد أبرز ملامح هذه السياسة بـ [١١]:

١. تحقيق معدلات متزايدة من النمو الاقتصادي .
٢. تحقيق التوظيف الكامل للموارد ومحاربة البطالة.
٣. تحقيق الاستقرار في المستوي العام للأسعار ومحاربة التضخم.
٤. إضفاء درجة معقولة من الاستقرار في ميزان المدفوعات.
٥. المحافظة علي الاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية.
٦. المحافظة علي التوازن في الميزانية العامة للدولة.
٧. تحقيق العدالة في توزيع الدخل ومحاربة الفقر.

وقد عملت قطر على تحقيق تلك الاهداف من خلال تطور عدة مؤشرات أقتصادية (أنظر الجدول رقم(١) أهمها[١٢] :

---

(٩). التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ابوظبي ،١٩٩٧، ص٢١.

(١٠). المصدر نفسة ،ص٢٣

(١١). بواتيس مونجارديني . قطر رؤية أقتصادية ، مطبوعات مجموعة قطر الوطني ، سبتمبر ٢٠١٤،ص ٣٣.

(١٢). نمو الغاز الطبيعي يتجاوز جميع مصادر الطاقة الاخرى حتى عام٢٠٣٥،تقرير آفاق مستقبل الطاقة ، مؤسسة بريتش بتروليوم ، ٢٠١٢ . على الموقع الالكتروني:

www. QNB Economics .economics @qnp.commars.2014

١. شهد معدل الناتج المحلي الاجمالي زيادة ، إذ بلغ (٦٠ مليار دولار) عام ٢٠٠٦ وارتفع الى (١٧٣ مليار دولار) عام ٢٠١١.
٢. زيادة متوسط دخل الفرد من (٥٨ الف دولار)في عام ٢٠٠٦ إلى(٩٨ الف دولار) في عام ٢٠١١.
٣. تراوح معدل النمو الاقتصادي السنوي بين(١٠%) و(١٧%) خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١ .
٤. شهدت قطر ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم خلال الاعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وبمعدل (١١,٨%) و(١٣,٨%) و(١٥,١%) على التوالي، لكن انخفضت هذه المعدلات انخفاضا كبيرا خلال عامي (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) ، وبمعدل (-٤,٩ %) و(-٢,٤%) .
٥. أما مؤشر الموازنه العامة فقد ارتفع هو الاخر بين (١٤,٣ مليار دولار) خلال الفترة ٢٠٠٦و٢٠١١.
٦. سجل ميزان مدفوعات قطر فائضا تراوح بين(٤٥٠ مليون) و (٨ مليار دولار) خلال الفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١
٧. أن الفوائض النقدية أسهمت ف زيادة الاحتياطيات النقدية الرسمية من (٥,٥ مليار دولار) في عام ٢٠٠٦ الى (٣٧ مليار دولار) عام ٢٠١١ .

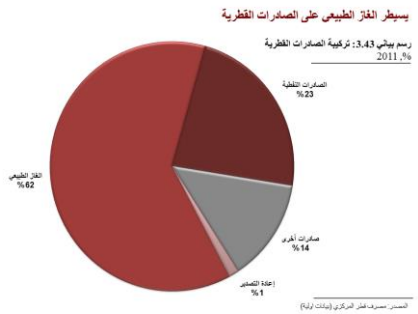
جدول رقم (١) مؤشرات الاقتصاد القطري

المؤشر	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	60,497	80,751	110,712	98,313	128,313	173,519
عدد السكان (الف نسمة)	1043	1218	1448	1639	1699	1760
متوسط دخل الفرد السنوي (دولار)	58,003	66,298	76,458	59,983	75,522	98,590
معدل النمو الاقتصادي	11.2	17.2	11.7	9.5	16.7	14.1
معدل التضخم	11.8	13.8	15.1	-4.9	-2.4	1.7
الفائض الكلي في الموازنة العامة (مليون دولار)	3,221	9,083	9,831	8,851	4,408	14,749
الفائض في ميزان المدفوعات (م دولار	775.8	3,886	445.9	8,312.6	6,845.6	7,630
الاحتياطي الرسمي	5,404	9,417	9,998	18,806	31,187	37,864

المصدر: رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ، وزارة الاقتصاد والتجارة ، التقرير سنوي ،٢٠١٢

من ذلك يتضح أن نمو هذه المؤشرات الاقتصادية لدولة قطر كان مدفوعا أساساً بقطاع الغاز والنفط ، فقد بلغت كمية الإحتياطي المثبّتة من الغاز الطبيعي بحوالي (15.2)بليون برميل، كما بلغت صادرات دولة قطر في عام 2009 حوالي (800 ألف برميل يوميّاً) من النفط الخام(Crude Oil) و في 2012 بلغ حجم الصادرات النّفطيّة (46%) من إجمالي الصّادرات، بينما مثّل الغاز الطبيعي (37%) من إجمالي الصّادرات. أنظر الشكل رقم (١)، وتُقدّر احتياطات قطر من الغاز الطبيعي بحوالي (14%) من الإحتياطي العالمي[١٢]، وهو ما يضعها في المرتبة الثالثة عالميّا بعد روسيا وإيران، بكية أنتاج وصلت الى (٧٧ مليون طن متري)في السنه من الغاز الطبيعي المسال(LNG).

شكل رقم (١) حجم القطاع النفطي بالنسبة للصادرات القطرية



وهذا التغيّر في استغلال قطر لما لديها من غاز طبيعي جعلها في العشر سنوات الأخيرة تنتقل من مجرّد مُساهِم في السّوق العالميّة للطاقة؛ إلى أكبر مُصدِّر للغاز المسال(LNG).ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الطاقة الإنتاجيّة قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي2001 و2009،أذ تُعدّ صناعة الغاز المسال(LNG)، هي المحرّك الأساسي للنّمو الاقتصادي في قطر. كما تعتمد صادرات دولة قطر بشكل أساسي على المصادر الهيدروكربونية Production) (Upstream أو الصناعات التّحويليّة المعتمدة عليها(Downstream Production).

(١)).**https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1132%3A2012-08-12-12-59-50&catid=147%3A2011-04-09-07-47-31&Itemid=384**

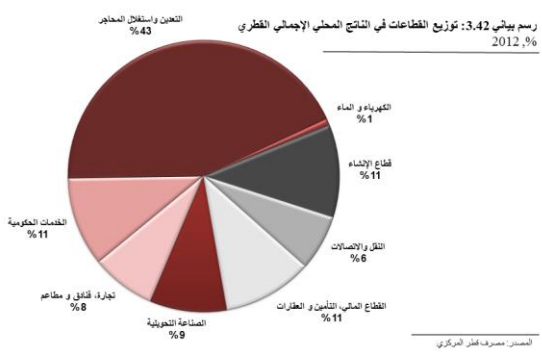
وخلاصة ما تم ذكره يمكن القول أن مؤشرات الاقتصاد القطري شهدت أرتفاعا كبيراً خلال السنوات العشرة الماضية بالاعتماد على القطاع التعديني الذي يعد المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي في قطر.

المطلب الثاني : تطور القطاعات الاقتصادية في قطر

شهدت قطاعات الاقتصاد القطري تطوراً ملحوضاً بالاعتماد على قطاع النفط والغاز ، إذ تشير البيانات الى تنامي معدلات القطاعات الاخرى مثل قطاع الزراعة والصيد والغابات الذي سجل حوالي (٦٦) مليون دولار عام ٢٠٠٠ واستمر الارتفاع حتى وصل في عام ٢٠٠٩ ما مقدارة (٨٧) مليون دولار[١٤]، وكما هو الحال في بقية القطاعات الاخرى ، ويعود السبب في ذلك الى الجهود المبذوله في قطاع الغاز الطبيعي وما شهده هذا القطاع من نمو كبير كما تم ذكره سابقاً.

كما تاثر التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي بنمط التوزيع في الدول الغنية بالمعادن والنفط، بمعنى لاتخرج عن نطاق الدولة التي تتميز بالاعتمادية الاحادية على النفط والغاز ، أذ ان الشكل رقم(٢) يبين نسبة قطاع النفط والغاز الى الناتج المحلي الاجمالي .

يشكل النفط والغاز اكبر قطاع في الناتج المحلي القطري



من ناحية تركيبة الناتج المحلي، فقد بلغ الحجم النسبي لقطاع التّعدين واستغلال المحاجر نحو (43%) من النّاتج المحلي الإجمالي القطري عام2012 ، مقارنة بنحو(45%) عام2011 .

أمّا بالنسبة للقطاعات غير النّفطية فلا يزال القطاع المالي، التأمين والعقارات وقطاع الإنشاء والخدمات الحكوميّة في الصّدارة، حيث مثّلوا نحـو(33%) من النّاتج المحلّي الإجمالي القطري عام

[14]) **The Report Qatar 2012, Oxford Business Group**

2012، مقارنة بنسبة مماثلة عام2011 [١٥]، حيث إنّ الحجم المطلق للقطاع ارتفع بنحو(9.7%)، أي بمعدل مقارب لارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي عام2012 م. يأتي بعد ذلك قطاع الصّناعات التّحويلية، والذي مثّل نحو(9%) من الناتج المحلي الإجمالي عام2012 ، مقارنة بنسبة مماثلة عام2011 ، بينما لا يزال قطاع النقل والاتصالات في المركز السّادس من حيث الحجم بين القطاعات غير النّفطيّة، وذلك بنحو(6%) من الناتج المحلي الإجمالي عام2012 ، مقارنة بنسبة مماثلة عام2011 [١٦].

إن نمو القطاع المالي والمصرفي يعود الى الزيادة في أيرادات الطاقة ،أذ نمت أصولة بمقدار(22.1%) عام 2011 كما يذكر البنك المركزي. وهناك(16بنكاً)عاملاً في قطر، ويعد بنك قطر الوطني أكبرها على الإطلاق من حيث استحواذه على(45.5%) من الأصول البنكيّة في السّوق القطرية لعام2011 . وقد نمت عمليّات الإقراض لقطاعي العقارات والبناء، والذي يُشكل القطاع التجاري الأكبر من ناحية القروض، إذ زاد الإقراض للقطاع العقاري من (2.9) بليون دولار في 2006إلى (21.4) بليون دولار في أبريل2012 . وأما إقراض قطاع البناء فقد زاد من (1.5) بليون دولار في 2006 إلى (4.4)بليون دولار في نفس الفترة[١٧].

وقد أتبعت قطر سياسة بنكية ومالية معتمدة على النظام المالي الاسلامي ، وقد تجلى ذلك بقيام قطر بحصْر المعاملات الماليّة الخاضعة للشّريعة في البنوك الإسلاميّة، الامر الذي يصبّ في صالح تنمية البنوك الإسلاميّة الناشطة في السّوق القطرية، وهي: (بنك قطر الإسلامي، والبنك الدّولي الإسلامي، ومصرف الريان، وبنك بروة) ، ويُعدّ بنك قطر الإسلامي أكبرهم من حيث حصّة الأرباح. فضلاًعن التوسّع في إصدار الصّكوك الإسلاميّة.

تستثمر قطر حاليّاً مليارات الدّولارات لتطوير بنيتها التّحتيّة، ويُلخص الجدول الاتي رقم (٢) بعض أهم هذه المشاريع .

---

(١٥). نمو الغاز الطبيعي يتجاوز جميع مصادر الطاقة الاخرى حتى عام٢٠٣٥،تقرير آفاق مستقبل الطاقة ، مؤسسة بريتش بتروليوم ، ٢٠١٢ . على الرابط:www. QNB Economics .economics @qnp.commars.2

(١٦). مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية مارس٢٠١١ على الموقع الالكتروني:
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Documents/032011.xls

(١٧). المصدر السابق،ص٢

جدول رقم (٢) اهم مشاريع البنية التحتية تحت الإنشاء فى قطر

المشاريع	التكلفة (مليار دولار)	المجال	تاريخ الانتهاء
نظام قطر الوطني لسكك الحديد	25	300 كم مترو الدوحة ، والسكك الحديدية الخفيفة، وخطوط الشحن وعالية السرعة، ومحطات للركاب	2025
مطار الدوحة الدولي الجديد	10	التعامل مع 50 مليون مسافر، من المتوقع انتهاء المرحلة الأولى في عام 2011 للتعامل مع 24 مليون مسافر.	2015
ميناء الدوحة الجديد	7	ميناء بسعة 6 مليون 20 قدم وحدة معادلة.	2027
دوحة لاند	5.5	على مساحة 750،000 متر مربع، تشييد 226 مبنى لاحتواء 28،000 ساكن، بما فيها حدائق، مدارس، و فنادق	2017
جسر قطر - البحرين	4	جسر من قطر الى البحرين (الطرق والسكك الحديدية)	2015
معبر خليج الدوحة	1	معبر طوله12 كم والأعمال المرتبطة به	2014

المصدر: **The Report Qatar 2012, Oxford Business Group**

إجمالا، يمكن القول إن تصنيف القطاعات التي سبق ذكرها ضمن القطاعات الطفيليّة المعتمدة أساسا على تدوير إيرادات النفط، حالها حال باقي دول مجلس التعاون.

المطلب الثالث:– الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تطوير أنتاجية الغاز الطبيعي .

تعد الاستثمارات الاجنبية أحدى روافد الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي ، فهي تقوم بسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الاهداف الاقتصادية ، فضلاً عن أهميتها في نقل التكنلوجيا المتقدمة الى الدول المستثمرة بها ، وتحفيز المنافسة في السوق المحلية مساهمتها ف تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة بما تقدمة من تدريب للموظفين والعمال على تشغيل مشروعات الاعمال الجديدة، يضاف الى كل ذلك أن الاستثمار الاجنبي يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات نتيجة لتدفق الاموال للداخل ثم لزيادة الايرادات أو تخفيض الواردات بعد ذلك.

وتمتلك دولة قطر مجموعة متكاملة من مقومات جذب الاستثمار الأجنبي، ابرزها الاستقرار السياسي والاجتماعي ، وتوفر جملة من عوامل الإنتاج التي تقدم مزايا نسبية للصناعات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة ،حيث يتوفر لدى قطر أكبر حقل منفرد للغاز غير المصاحب في العالم مما يمثل ثقلا اقتصاديا للدولة، فضلاً عن موقعها الجغرافي المتواجد في مركز منطقة الخليج والتكوين الجغرافي للدولة كشبه جزيرة ممتدة عبر مياه الخليج ، مما يضيف لها ميزة وجود منافذ بحرية وسواحل ممتدة عبر مياه الخليج الأمر الذي يزيد من فرص قطر لأن تصبح مركزا جيدا للقيام بالأعمال الاستثمارية ، فضلاً عن أن

قطر تتبع سياسة الاقتصاد الحر وتقوم بسن القوانين والتشريعات وتقوم بتحديثها لإرساء ودعم هذا التوجه الاقتصادي المفتوح على كافة دول العالم وليست هناك أية أعباء جمركية أو قيود على القيام بالأعمال أو إجراء المعاملات والتحويلات المالية إلى الخارج، فضلا عن أن قطر قامت بسن بعض القوانين والتشريعات لتوفير الحوافز والتسهيلات التي من شأنها رفع معدلات ربحية المشروعات التي تقام فيها[١٨].

ويرخص قانون الاستثمار الأجنبي لوزارة الاقتصاد والتجارة أن تسمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لديهم شريك قطري أو أكثر لا تقل مساهمتهم عن (٥١%) من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح، وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية[١٩].

وأجاز القانون القطري ، وبموجب مرسوم أميري، استثمار الأشخاص غير القطريين لأموالهم دون شريك قطري في مجال الصناعة أو الزراعة أو التعدين أو القوى المحركة أو السياحة أو مقاولات الأعمال، بشرط أن يكون ذلك لأغراض التنمية الاقتصادية، أو لتيسير أداء خدمة عامة أو لتحقيق منفعة عامة، كما أجاز القانون بذات الأداة للأشخاص غير القطريين استيراد المواد اللازمة لهذه المشروعات التي لا يوجد لها مثيل في الأسواق المحلية[٢٠].

وتلتزم قطر بعدم فرض أية قيود إضافية على استثمار رأس المال الأجنبي في قطر في المستقبل، بحيث تؤثر على المنافسة المتكافئة لرؤوس الأموال الأجنبية، مع رأس المال القطري.

بيد أنه يحظر على الأجانب الاستثمار في مجالات البنوك وشركات التأمين وكذلك في مجالات الوكالات التجارية وشراء العقارات .

وقد وصلت الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة في قطاعي النفط والغاز حوالي (٢٦) بليون دولار، وتجدر الإشارة إلى أن بليون دولار من هذه الاستثمارات أجنبية[٢١].

---

(١٨). تقرير التنمية البشرية (٢٠١١) ، برنامج الامم المتحدة الانمائي ، نيويورك ، على الرابط:
http://hdr.undp.org/en/reports/glabal/ hdr2011 .

(١٩). تقرير المادة الرابعة– قطر ٢٠١١ ، صندوق النقد الدولي (٢٠١٢) واشنطن العاصمة على الرابط :
www.imf-org/external/pups/ft/scr/2012/crl2 .pdf.

(٢٠). المصدر نفسه، ص١١.

(٢١). رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، وزارة الاقتصاد والتجارة ، التقرير السنوي على الرابط :
www.minstry of economy and commerce.

جدير بالذكر أن دولة قطر عضو في منظمة التجارة العالمية، وقد قامت باستضافة وتنظيم المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة في عام ٢٠٠١. وقد حصلت على جملة أمتيازات أهمها[٢٢]:

- حرية دخول رأس المال وخروجه من وإلى قطر.
- حرية تحويل الأرباح والأصول متى رغب المستثمر في ذلك.
- حرية التحويل للعملات الأجنبية وثبات سعر الصرف تقريبا.
- حرية الاقتصاد القطري .

وكان نتيجة تطبيق هذه الامتيازات والحوافز أن نجحت دولة قطر في زيادة أستثماراتها ألاجنبية بنسبة (٣٦%) عام ٢٠٠٩ حيث بلغت (١٧١,٤) مليار ريال أو نسبته (٤٧,٩%) من الناتج المحلي الاجمالي لدولة قطر مقارنة بأستثمارت (١٢٦,٦) مليار ريال أو مانسبته(٣١,٢%) من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٨[٢٣].

وبالرغم من شح السيولة الذي ساد في الاسواق العالمية خلال عام ٢٠٠٩ بسبب الازمة المالية العالمية ، الأ أن دولة قطر نجحت في زيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية بقيمة (٤٥,٧) مليار ريال منها (٢٩) مليار ريال أستثمار أجنبي مباشر[٢٤].

وقد تركزت هذه الاستثمارات في خمسة قطاعات أقتصادية أذ قدرت حوالي اكثر من (٩٣,٩%) من أجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر وهذه الانشطة هي كما يلي :

النشاط الاقتصادي	تدفقات الاستثمار الاحنبي عام ٢٠١١ (مليار ريال قطري)	نسبة التدفقات عام ٢٠١١
النفط والغاز الطبيعي	٤٧,٨	٥٠,٧
الصناعة	٢٤,٣	٢٥,٨
خدمات الاعمال	٦,٩	٧,٣
البناء	٦,١	٦,٥
القطاع المصرفي	٣,٤	٣,٦
المجموع	٨٨,٥	٩٣,٩

[22] **http://www.qatarinvestmentfund.com/fileadmin/uploads/qif/Documents/Presentations/QIF%20presentation%20October%202011.pd**

[٢٣]). **نمو الغاز الطبيعي يتجاوز جميع مصادر الطاقة الاخرى حتى عام ٢٠٣٥، تقرير آفاق مستقبل الطاقة ، مؤسسة بريتش بتروليم ،٢٠١٢،ص٦٣.**

[٢٤]). **المصدر نفسه ،ص٦٤.**

وتركزت تلك الاستثمارت في خمسة دول أستأثرت ب(٨٠%) من أجمالي الاستثمار وهذه الدول على النحو الاتي[٢٥] :

الدول	الاستثمار الاجنبي المباشر في قطر عام ٢٠١١(مليار ر.ق)	نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر في قطر عام ٢٠١١
المملكة المتحدة	٣٣,٥	٣٥,٥
الولايات المتحدة	٢٤,٨	٢٦,٣
الامارات العربية المتحدة	٧,٣	٧,٧
اليابان	٦,٦	٧,٠
كوريا اجلنوبية	٣,٤	٣,٦
المجموع	٧٥,٦	٨٠,٢

وقد بلغ عدد العاملين في مجال الاستثمار الاجنبي المباشرة في دولة قطر عام ٢٠١١(٩٤,٤) الف عامل مقارنة بنحو (٨٩,٣) الف عامل في عام ٢٠١٠ بزيادة تبلغ نحو (٥,٧%)[٢٦].

المبحث الثالث

أفاق تطور الاقتصاد القطري

فيما يتعلق بآفاق الاقتصاد القطري فإن النهضة القطرية التي تحققت في مجال النفط والغاز الطبيعي لم تكن محض صدفه ، وانما نتيجة لتطورات أقتصادية بدأت منذ أكتشاف حقل الشمال للغاز.فخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ و٢٠١١ أرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر بمعدل متوسط سنوي قدره (١٣.١%). معظم هذا التوسع حدث ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١١ عندما بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٥.٩%) في السنة. على الصعيد العالمي، لم يكن هناك نظير لمعدل النمو الاقتصادي في قطر الذي تجاوز حتى نظيره في الصين. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وضع قطر في المرتبة الأولى عام ٢٠١٠ بين ١٨٢ دولة[٢٧].

---

[25])**http://www.qsa.gov.qa/eng/publication/economic_publication/2013/Windows%202nd%20of%20Qatar%202013.pd**

(٢٦). **المصدر نفسه،ص٤.**

(٢٧). **تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ ، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مصدر سابق،ص١٢٢.**

يشير تحليل البناء الاقتصادي القطري، أن النمو في قطر لم يكن قاصرا على القطاعات النفطية والغاز، فالقطاعات الاقتصادية الأخرى نمت بسرعة أيضا، إذ بلغ متوسط نموها حوالي (٢٠%)ما بين عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١١. لكن لم يكن بالإمكان تحقيق هذا النمو دون قطاع الهيدروكربونات. البناء والمرافق وخدمات النقل نمت كاستجابة لاحتياجات قطاع النفط والغاز المزدهر. وجاء النمو في قطاع البتروكيماويات والطاقة بفضل توافر المواد الأولية الرخيصة.

كذلك جاء الإنفاق على البنية الأساسية، والتوسع في الخدمات العامة لتلبية احتياجات السكان المقيمين، وقد استفاد نشاط التداول المحلي من النمو السكاني السريع وارتفاع إجمالي الدخل. في عام ٢٠١٠ سجلت اثنين فقط من مشاريع الإنتاج الصناعية صادرات بنحو(١٠٠ مليون ريال) قطري مقارنة بصادرات الهيدروكربونيات التي سجلت (٢٩٠ مليار ريال) قطري. لذلك لا تزال قطر بحاجة إلى تنويع أكثر في الاقتصاد ودفع باقي القطاعات غير الهيدروكربونية.

وأن تلك المؤشرات تؤكد التقدم الاقتصادي الملحوظ لقطر، خاصة منذ عام ٢٠٠٠. صاحب هذه الإنجازات تحسينات مؤسسية وفي السياسات. كما ساعدت المكاسب الاقتصادية في تحقيق التقدم الاجتماعي أيضاً، على سبيل المثال ، أذ تميزت قطر بارتفاع سنوي بالتعليم في كافة مراحلة ، وانخفاض معدل الوفيات لدى الاطفال بسبب تحسن الوضع الصحي فيها،ففي عام ٢٠١١ حلت قطر في المرتبة ٣٧ في مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية من بين ١٨٧ دولة[٢٨].الامر الذي يدفع بقطر في السنوات القادمة أن تعمل على خلق نسيج اقتصادي أكثر كفاءة وإنتاجية ومرونة، وإرساء الأسس لخلق مصادر جديدة للثروة التي تعتمد على أساس المعرفةوالابتكار.

كما أن التوقعات الاقتصادية على المدى الطويل والقصير، تؤكد أن القطاعات غير النفطية تستعد لتولي زمام النمو رغم الظروف الصعبة على صعيد الاقتصاد المالي العالمي، فإن القطاع المالي في قطر يواصل التوسع ويدعم النمو في الاقتصاد ،فقد عملت قطر على تطوير شركات إدارة الأصول والتأمين وإعادة التأمين. وقيام بورصة قطر باطلاق منصات تداول جديدة. التداول الثانوي للأوراق المالية الحكومية وإصدار الأوراق المالية ذات الاستحقاق طويل الأمد والتي تدعم تطوير سوق سندات الشركات المحلية والصكوك (السندات المالية الإسلامية). ومن المتوقع أن يشهد قطاع المصارف التجارية التقليدية والإسلامية حالة من النمو الصحي في قطاع التجزئة، وستتاح لها الفرصة للمشاركة في تمويل المشاريع المخططة.

([٢٨]). تقرير التنمية البشرية ، مصدر سابق،ص٢١٣

كما إن نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر يمكن أن يسجل نسبة تتراوح ما بين(٥-٧%) سنويا حتى عام ٢٠١٦. في هذا الإجمالي، من المتوقع أن ينمو قطاع النفط والغاز في المتوسط بمعدل نمو قدره نقطة مئوية بينما تسهم باقي القطاعات غير النفطية بالنسبة الباقية. من المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي ما بين (٩-١٠%) سنويا. الفوائض المالية سوف تستمر رغم انخفاضها نتيجة ارتفاع الإنفاق العام والواردات[٢٩].

أن البيانات الواردة بالنسبة لمؤشرات الاقتصاد القطري تعطينا نظرة مستقبيلية عن دور الغاز الطبيعي في دفع عجلة التطور الاقتصادي لدولة قطر واستشراف بعض المشاهد المستقبلية لآفاق تطور الاقتصاد القطري في ضوء الاعتماد على الغاز الطبيعي الى ثلاثة مشاهد ، ذلك إن استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر تؤكد أيضا على الحاجة إلى تقييم دقيق للمشاريع التي تحتاج رأسمال كبير، والاحتياج لنماذج بديلة غير تقديم الخدمات (بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص) ،وتقييم تأثيراتها المتوقعة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. لذلك فإن الحكومة القطرية سوف تدرس المشاريع الكبيرة التي تحتاج إنفاقا رأسماليا كبيرا من منظور المصلحة الوطنية. هذا الابتكار يساعد من احتمالات تحقيق المكسب، ويحد من المخاطر ويضمن وجود الموارد المالية الكافية لدعم الأصول الرأسمالية.

المشهد الاول . تنويع الاقتصاد القطري

يتركز هذا المشهد على أمكانية قطر من أقتصاد أحادي يعتمد على الموارد الكاربوهيدرات وما تحقق من فوائض مالية الى تنمية القطاعات الاخرى غير النفطية والدافع لهذا التحول يكون من الفوائض المالية التي حققتها قطر على مدار السنوات السابقة ، ويشير تحليل البناء الاقتصادي القطري أن النمو لم يكن قاصراً على القطاعات النفطية فقط فالقطاعات الاخرى نمت بسرعة أيضاً ، حيث بلغ متوسط نموها حوالي (٢٠%) في عام ٢٠١١ ، ولايقتصر الامر على ذلك فقط وانما يمتد ليشمل أن الاستقرار السياسي والاجتماعي جعل من قطر محط جذب أنظار المستثمرين الاجانب ، وبالتالي فأن التوسع في هذا القطاع يكون هو المحرك الاساس لهذا التنوع في الاقتصاد ، وتاكيد على ذلك زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية حتى وصلت الى (٤٧%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي ، فضلاً عن تركزها في خمسة دول كبيرة .

وقد ادت التطورات السابقة الى زيادة حصة القطاعات غير الهيدروكربونية في الناتج المحلي الاجمالي من (٤٣,٢ %) عام ٢٠١٢ الى(٤٥,٦%) عام ٢٠١٣، بينما انخفضت حصة القطاع الهيدروكربوني

---

[٢٩]). المصدر نفسه،ص١٣٣

من (٥٦,٨%)الى (٥٤,٤%) في الناتج المحلي. وقد نتج عن ذلك استمرار النمو الاقتصادي السريع وبمعدلات ايجابية وبالقيمة الحقيقية، وبلغ(٦,١%) و(٦,٥%) خلال عامي ٢٠١٣/٢٠١٢[٣٠] مما أدى الى تخطى الناتج المحلي عتبة(٢٠٠ مليار دولار) ليصل الى (٢٠٢,٥ مليار دولار)، وساهمت في ذلك بصفة اساسية الاستثمارات الكبيرة في القطاعات غير الهيدروكربونية والتي بلغ معدل نموها(١٠,١%)و(١١,٤%) خلال العامين السابقين. كما سجل كل من الموازنة العامة والميزان التجاري وميزان الحساب الجاري بميزان المدفوعات الخارجي فوائض كبيرة. وقدر الفائض في الموازنة العامة في السنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو (١٢,٦%) من الناتج المحلي الاجمالي السنوي نتيجة الارتفاع الحاد في الدخل الاستثماري. كما بلغ الفائض في كل من الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري نحو (٥٢,١%) و(٣٠,٩%) من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي. كما بلغ معدل الادخار نحو (٥٨,٤%)من الناتج المحلي الاجمالي وهو الاعلى في العالم، ويأتي بعد قطر في الاهمية كل من الكويت (٥٥%) والصين (٥٠%)[٣١].

كما تجدر الاشارة الى ان معدل الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي قد سجل ارتفاعا كبيرا وبلغ نحو (٢٦,٨%)عام ٢٠١٣ ونحو(٢٨,٢%) في الربع الاول من عام ٢٠١٤.

وقد سجل التضخم ارتفاعا طفيفا من(٢%)عام ٢٠١٢ الى(٣,١%)عام ٢٠١٣، وتعود هذه الزيادة بصورة اساسية الى ارتفاع الايجارات السكنية والمرافق والخدمات الاخرى المرتبطة بالإسكان. ولم يشهد الاقتصاد تأثيرا للضغوط التضخمية الخارجية نتيجة اعتدال الاسعار العالمية للسلع والمواد الغذائية بصورة اساسية[٣٢].

لقد ساهمت التطورات السابقة في المحافظة على التصنيف الائتماني السيادي المرتفع لدولة قطر والبالغ **AA**، وفقا لمؤسسات التصنيف الائتماني. كما ان النمو الاقتصادي السريع قد ساعد على تطوير قوة عاملة فنية مؤهلة. ومن المتوقع ان تتجه قطر بعد عام ٢٠٢٢ الى مرحلة جديدة من النمو التي تعتمد بشكل اساسي على جذب وتطوير الخبرات العالية والكفاءات المميزة تطبيقا للرؤية القطرية ٢٠٣٠ الهادفة الى بناء مجتمع المعرفة.

---

(٣٠). **المصدر السابق ،ص٥.**

(٣١). **أستراتيجية التنمية الوطنية القطرية، مصدر سابق،ص٢٧.**

(٣٢). **المصدر السابق ،ص٢٩**

وقد كانت نتيجة النمو الاقتصادي السريع والمتوازن، والسياسات الحكومية الناجعة ان اصبحت قطر احدى الدول الاكثر ثراء في العالم من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث وصل في عام٢٠١٣ الى اكثر من (٣٦٩,٠٠٠ ريال قطري) او نحو(١٠٢ ألف دولار) امريكي.

وتجدر الاشارة الى ان ارتفاع متوسط دخل الفرد في بلد من البلدان هو خطوة اولى جيدة لفهم القوة الاقتصادية للبلد وحاجاته، بالإضافة الى انه يلقي الضوء على مستوى المعيشة الذي يتمتع به المواطنون في المتوسط. كما ان مؤشر متوسط دخل الفرد يرتبط ارتباطا شديدا بمؤشرات اخرى تقيس مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتاح للناس.

وعلى سبيل المثال ففي الدول التي يتمتع فيها الافراد بمستوى صحي ومتوسط دخل الفرد جيد، فان متوسط الاعمار فيها يميل الى الارتفاع، وكذلك مستوى التعليم. كما يتمتع الافراد بإمكانية اكبر للحصول على الماء النظيف ومعدل منخفض من وفيات الاطفال.

وقد ادى ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطر الى تحسين شديد في مستوى المعيشة. فقد أوضح تقرير التنمية البشرية الدولي لعام ٢٠١٤ الصادر من مكتب الامم المتحدة الانمائي، ان دولة قطر حققت انجازا كبيرا انعكس على تحسن واضح في الكثير من مؤشرات التنمية البشرية. وعلى سبيل المثال قفز مؤشر التنمية البشرية من (٠,٨٧٥) عام ٢٠١٣ الى (٠,٩١٠) عام ٢٠١٤. وهذا التحسن في المؤشر يعكس التطور الحاصل في مجال التعليم والصحة. ففي مجال التعليم يشير التقرير الى انخفاض معدل الامية الى(٦,٩%) مع ارتفاع معدل الالتحاق بالمدارس الى(٨٠,٤%) بعد ان كان (٧٧,٧%). أما في مجال الصحة فقد ارتفع معدل البقاء على قيد الحياة (او متوسط الاعمار) من ٧٥ سنة في العام٢٠١٣الى(٧٥,٥) سنة في عام ٢٠١٤[٣٣].

في الوقت نفسه نجد أن محددات هذا المشهد تتركز في الطلب العالمي على مصادر الطاقة أكثر كفاءه واقل كلفة وهو الغاز الطبيعي ، أذ أن زيادة الطلب العالمي عليه جعل من هذا المورد رائد في العملية الاقتصادية في قطر ، ولايمكن التحول من قطاع الى أخر والقدرة على الاستجابة للطلب العالمي وحتى المحلي لهذا المورد المثالي في تعدد استخدامته.

المشهد الثاني: أستمرار الاعتمادية على الغاز الطبيعي

أن أستمرارية أعتماد قطر على الغاز الطبيعي في تنمية أقتصادها يدفعة ذلك عدة عوامل فعلى المستوى المحلي نجد أن تعدد أستخدامة وكونه مورد مثالي من ناحية الكفاءة والمردود يزيد من

---

(٣٣). تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام ٢٠١٣، نيويورك ، التقرير السنوي ،٢٠١٣،ص٥٧.

أستخدامة ، فضلاً عن زيادة الطلب العالمي والذي لم يقتصر على هذا المورد فقط وانما عناصر أخرى مثل غاز الهليوم فحسب تقرير مؤسسة بريتيش بتروليم .كما يتوقع للطلب على الغازالطبيعي أن ينمو خلال الفترة 2012 إلى 2035بمتوسط سنوي يقدر(% 1) في السنة متجاوزاً كافة مصادر الطاقة الاخرى ، الامر الذي يؤدي الى أرتفاع اسعار الغاز الطبيعي

إجما ، يتوقع للغاز الطبيعي أن يكون الأسرع نموًامن بين أشكال الوقود الأحفور وفقاً للتقرير المذكور .كما يتوقع للدول التي خارج قمة التعاون الاقتصاد والتنمية، بقيادة الصين أن يرتفع فيها النمو من(١%) الى (٢٧%) من النمو في الطلب على الغازالطبيعي مع حصول قطاعي الصناعة والكهرباء على أكبر قدر من هذه الزيادة في نموالطلب حسب القطاعات[٣٤].

كما يتوقع لصادرات الغازالطبيعي المسال أن تنمو بأكثر من ضعفي النمو في أستهلاك الغاز، بمتوسط(1%) في السنة، وأن يشكل نسبة (% 52)من النمو في المعروض من الغازعالمياً حتى عام 2035 . علاوة على ذلك، يتوقع لأمدادات الغاز الصخر أن تلبي (% 12)من النمو في طلب الغاز وأن تشكل % 50 من الغاز في العالم و % 27 من إنتاج الغاز في الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٣٥[٣٥]، ومن المرجح أن يضع هذا الطلب الضخم على الغازضغوطاًصعودية على أسعارالغاز الطبيعي، بما في ذلك أسعار الغاز الطبيعي المسال وبذلك تستفيد قطر من صعود الاسعار.

الخاتمة

ختاما لما تم ذكره نجد أن الغاز الطبيعي منذ أكتشافة في قطر منذ مطلع االسبعينيات من القرن العشرين أخذ يشكل مورد مهم من موارد دولة قطر ، وأن قطر بذلت جهودا كبيرة في هذا الصدد على مدار السنوات السابقة والحالية ، وقد أنعكس ذلك بشكل واضح على ملامح الاقتصاد القطري ،أذ شكل الغاز الطبيعي المورد الاساس أو أصبح المحرك الاساس لبقية القطاعات الاخرى وعملت الواردات المالية المتأتية من هذا القطاع تغذي بقية القطاعات الاخرى فعملت على فتح باب الاستثمار في مجال الطاقة الكربوهيدراتية ، الامر الذي دفع بالمستثمرين الاجانب والحليين الى الاستفادة من هذا المورد وقد زادات معدلات نمو هذا القطاع بشكل كبير ، فضلاً عن قيام الكثير من المشاريع التي تتعلق بالبنى التحتية وفق قوانيين وامتيازات كبيرة منحتها قطر للمستثمرين بشكل عام ، ناهيك عن الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي خلق بيئة مناسبة للاستثمار

---

(٣٤). **نمو الغاز الطبيعي يتجاوز جميع مصادر الطاقة الاخرى حتى عام ٢٠٣٥، تقرير آفاق مستقبل الطاقة ، مؤسسة بريتش بتروليوم ،٢٠١٢، ص٦٣.**

(٣٥). **نمو الغاز الطبيعي يتجاوز مصادر الطاقة الاخرى حتى عام ٢٠٣٥، مصدر سابق ،ص٦٤.**

.ولم تقتصر تلك الاستثمارات على مجال الطاقة والنفط فقط وانما أمتدت لتشمل بقية القطاعات الاخرى من سياحة وتعليم وصحة .

أن ذلك التطورالذي حصل في مجال الطاقة أنعكس على الفرد القطري بشكل كبير بحيث أرتفع متوسط نصيب الفرد القطر على المستوى العربي فضلاً عن أرتفاع مؤشرات التنمية البشرية بشكل كبير أذ أن أرتفاع معدل نمو الفرد القطري أنما يعكس مقدار الزيادة الحاصلة في مجال التعليم والصحة والتربية .والخدمات الاخرى . أن ما تم ذكره سابقاً يدفعنا الى أستخلاص جملة أستنتاجات وتوصيات تتعلق بموضوعة الغاز الطبيعي ودورة في تحقيق نهضة الاقتصاد القطري.

أولا. الاستنتاجات

خلص البحث المقدم الى جملة من الاستنتاجات منها :-

١. أن الاقتصاد القطري هو أقتصاد لايخرج في مسارة عن مسار باقي دول الخليج العربي من حيث توفر أحتياطي كبير من الغاز الطبيعي يقدر بـ(٧٧تريليون طن متري) . الامر الذي جعل الاقتصادالقطري عرضة للتقلبات الاقتصادية الناجمة عن أرتفاع وانخفاض أسعارالغاز الطبيعي.
٢. قيام قطاع الغاز الطبيعي بتغدية القطاعات الاخرى بالموارد المالية المتأتية من هذا القطاع .
٣. أن معظم الاستثمارات كانت ولازالت في مجال الطاقة الكربوهيدراتية لما يحقق من فوائض مالية نتيجة توفر المناخ الاستثماري المناسب وتوفر الكثير من الامتيازات والحوافز.
٤. أتجاه الطلب العالمي الى مصادر الطاقة البديلة الاكثر كفاءة نحو الارتفاع والتزايد لغرض التقليل من الاعتماد على مورد النفط ذلك المصدر الطبيعي الناضب .
٥. قيام دولة قطر على مدار السنوات السابقة بأستفادة من هذه الثروة الطبيعية في تنمية الاقتصاد القطري وتطورة ،الامر الذي أنعكس على مؤشرات الاقتصاد القطري التي شهدت هي الاخرى بارتفاع كبير.

ثانياً. التوصيات

لقد توصل البحث الى جملة من التوصيات أهمها:-

١. ضرورة تقليل الاعتماد على المصادر الكربوهيدراتية من أجل التقليل من الازمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القطري .
٢. الاتجاه نحو تنويع مصادر دخل القومي والتركيز على مشاريع البنى التحتية التي تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد القطري .
٣. العمل على زيادة دخول الموارد الاجنبية والتكنلوجيا من خلال التوسع في الاستثمارات الاجنبية والمحلية.

٤. لغرض المحافظة على المكانه التي أحتلتها قطر سواء على المستوى العربي أو العالمي في كمية الانتاج والاحتياطي للغاز الطبيعي لابد أن تقوم قطر باستغلال كل الطاقات المتوفرة لديها والتوسع في تنمية هذا القطاع .

ملخص البحث

تعد قطر واحدة من أغنى البلدان في العالم من حيث حجم الاحتياطي والانتاج من الغاز الطبيعي، إذ تحتل قطر المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا، إذ بلغ أنتاجها من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٣ (١٢١مليار متر مكعب)، وقد بذلت قطر جهودا كبيرة في مجال الغاز الطبيعي منذ أكتشافه عام ١٩٧١ لغرض تذليل الصعوبات المتعلقة ببعدها عن الاسواق العالمية، وبلغ حجم الصادرات من الغاز حوالي (٧١%) من صادرات قطر. أما على مستوى التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي فلم تخرج قطر بنمط التوزيع عن بقية الدول الغنية بالمعادن والنفط، بمعنى لاتخرج عن نطاق الدولة التي تتميز بالاعتمادية الاحادية على النفط والغاز.

كماأن التطور الذي حصل في مجال الطاقة أنعكس على مؤشرات الاقتصاد القطري التي شهدت نمواً كبيراً ، فضلاً عن أرتفاع مؤشرات التنمية البشرية بشكل كبير، إذ إن أرتفاع معدل نمو الفرد القطري أنما يعكس مقدار الزيادة الحاصلة في مجال التعليم والصحة والتربية والخدمات الاخرى، بمعنى أن التطور الاقتصادي الذي شهدته قطر انما يعود الى مورد الغاز الطبيعي والذي أمتد أثره الى بقية قطاعات الاقتصاد القطري .

Research Summary

The drop one of the richest countries in the world in terms of reserves and production of natural gas, as Qatar occupies third place after the United States and Russia, where its natural gas output reached in 2013 (121 billion cubic meters), has made Qatar great efforts in the field of gas natural since its discovery in 1971 for the purpose of overcoming the difficulties related to their remoteness from world markets, reaching exports of gas volume of approximately (71%) of Qtr.oma exports at the sectoral distribution level of GDP did Qatar graduated distribution from the rest of the rich in minerals and oil pattern, in the sense of graduate the scope of the state which is characterized by unilateralism on the reliability of oil and gas.

As that evolution development that took place in the field of energy reflected on the Qatari economy indicators, which saw significant growth, as well as high human development indicators significantly, as the increase of the national per capita growth rate reflects the amount of developments in the field of education and health, education and other services increase the sense that the economic development Experienced Qatar was due to the natural gas resource, which tore into the rest of the national economy.